منظمة الوحدة الأفريقية و سياسة الفصل العنصري

أ . عبدالرحمن محمد الدرسي*

المقدمة:

تعرضت قارة أفريقيا إلي الاستعمار الأوربي في مرحلة مبكرة من تاريخها الحديث تزامنت مع حركة الكشوف الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر حيث سيطرت البرتغال على مناطق الرأس الأخضر وأنجولا وموزامبيق ثم دخلت هولندا؛ لمنافسة البرتغال في نشاطها البحري والتجاري مع الشرق فاحتلت منطقة الكاب في جنوب أفريقيا عام 1652م وأسست أول مستعمرة استيطانية أوربية في أفريقيا سكنها الهولنديين الذين أطلق عليها اسم (البوير) لتكون مركزاً متوسطاً لتموين وصيانتها السفن التجارية العابرة بين الشرق والغرب ثم توافدت إليها الهجرات من البيض البروتستانت القادمين من هولندا ، ألمانيا وفرنسا الهاربين من الاضطهاد الديني في أوربا، ومن الذين آمنوا بتفوق الجنس الأبيض على غيره من الأجناس إذ بدأت معها مرحلة تطبيق سياسة الفصل العنصري ضد السكان الأصليين من القبائل الأفريقية، وفي عام 1795م احتلت بريطانيا منطقة الكاب وتوسعت في المناطق المجاورة لها على حساب المستوطنين البوير والقبائل الأفريقية. مما أدى إلى قيام الصراع المسلح بين هذه الأطراف المتنازعة، ثم عززت بريطانيا نفوذها في المنطقة فاتجهت شمالاً واحتلت زيمبابوي عام 1890م، وتدفقت إليها الإجراءات من المستوطنين البيض الإنجليز ولحل خلافاتهما العميقة وإنهاء حالة الصراع المسلح الطويل بينهما اتفقت الحكومة البريطانية مع المستوطنين البوير في جنوب أفريقيا على المحافظة على مصالحهما وأهدافهما المشتركة بقيام دولة اتحاد جنوب أفريقيا 1911م يحكمها البيض من الطرفين، وتؤكد على سياسة الفصل العنصري ضد السكان الأصليين من الأفارقة، وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى اقرت عصبة الأمم عام 1919م وضع المستعمرة الألمانية السابقة جنوب غرف أفريقيا " ناميبيا" تحت انتداب حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، وبذلك أصبحت كل من جنوب أفريقيا، وزيمبابوي ، ناميبيا مناطق تحكمها الأقليات البيضاء وتمارس فيها سياسة الفصل العنصري ضد الأغلبية من السكان الأصليين الأفارقة.

* قسم التاريخ – كلية الآداب - جامعة بنغـــازي

لكن حكومات الفصل العنصري في تلك الأقاليم الأفريقية رغم امتلاكها للإمكانيات العسكرية والاقتصادية الكبيرة والدعم المتواصل من الدول الغربية لم تستطع منع انبثاق حركة الوعي القومي لدى الشعوب الأفريقية.

حيث برزت بوضوح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومع قيام هيئة الأمم المتحدة 1945م التي نادت بالحرية والاستقلال وحق تقرير المصير لشعوب المستعمرات، فنهضت الشعوب الأفريقية وظهرت العديد من الشخصيات الوطنية، وقامت الثورات الوطنية وتكونت الاحزاب السياسية التي طالبت بالحرية والاستقلال والتخلص من الاستعمار، وتحصلت العديد من الدول الأفريقية علي استقلالها في خمسينات وستينات القرن العشرين، وتوّجت الدول الأفريقية المستقلة نضالها الوطني بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م، بهدف لاستكمال تحرير القارة والقضاء بصورة نهائية علي حكومات الفصل العنصري في أفريقيا.

ونظراً لأهمية الدراسة فإن الباحث سوف يجيب عن العديد من الأسئلة المتعلقة بالبحث، ومنها ما هي الصعوبات التي واجهت تحقيق الوحدة الأفريقية؟

وكيف تأسست منظمة الوحدة الأفريقية ومتى كان ذلك؟ وما هي القرارات والخطوات التي اتخذها الرؤساء الأفارقة لمناهضة سياسة الفصل العنصري؟ وما هو الدور الذي قامت به المنظمة على المستويين الإقليمي والدولي؛ للقضاء علي سياسة الفصل العنصري في أفريقيا؟ .

نحو تحقيق الوحدة الأفريقية:

شهدت القارة الأفريقية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخها المعاصر، فقد ازداد الوعي القومي بين الشعوب الأفريقية التي عاشت منذ عقود طويلة تحت سيطرة الدول الاستعمارية، وتأسست الأحزاب الوطنية الأفريقية التي طالبت بحق تقرير المصير والحصول علي الاستقلال كاملاً بعيداً عن السيطرة الأجنبية، وقامت العديد من الثورات الإفريقية الرائدة مثل ثورة 23 يوليو 1952 في مصر وثورة الماوماو ضد الاستعمار البريطاني في كينيا عام 1953م والثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي عام 1954م وانتزعت بعض الدول الإفريقية استقلالها فحصلت ليبيا علي الاستقلال 1951م، وكل من السودان وتونس والمغرب عام 1956م وغانا عام 1957م، وغينيا 1958م وبدأت رياح التغيير تهب بقوة علي أفريقيا فأعلنت سبعة عشر دولة أفريقية استقلالها عام 1960م وشكل ذلك حدثاً كبيراً في تاريخ أفريقيا والعالم فسمى بعام أفريقيا[1]، وقد كثفت الدول الإفريقية المستقلة من جهودها من أجل قيام منظمة أفريقية توحد أهدافها

وامكانياتها وتعمل علي تصفية الاستعمار والقضاء علي التفرقة العنصرية وتحقيق استقلال الشعوب الأفريقية والتخلص من عوامل التخلف التي ورثتها أثناء الحقبة الاستعمارية، وبناء نهضتها الحديثة والدفاع عن مصالحها ووجودها في مواجهة الأطماع الأجنبية[2]، فبدأت سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات بين رؤساء وقادة الدول الأفريقية المستقلة الذين جمعت بينهم الأهداف والمبادئ والمصالح المشتركة فكان أول هذه المؤتمرات مؤتمر أكرا (غانا) الذي عقد في أبريل عام 1958م ثم مؤتمر برازافيل (الكونغو) في ديسمبر عام 1960م، ومؤتمر الدار البيضاء (المغرب) في يناير 1961م ومؤتمر مونروفيا (ليبيريا) مايو 1961م، وقد توّجت هذه المؤتمرات رغم الاختلافات العديدة بين الدول الإفريقية المستقلة بانعقاد مؤتمر أديس أبابا (اثيوبيا) والذي وقع فيه رؤساء الدول الأفريقية المستقلة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في مايو 1963م.

تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية 25 مايو 1963م:

أدى استقلال مزيد من الدول الأفريقية بعد عام 1960م إلي الاسراع في وتيرة التكامل السياسي بينها رغم اختلاف بعض القادة الافارقة حول العديد من المسائل إلا أنه كان هناك شبه إجماع علي تصفية الاستعمار، والقضاء علي سياسة التفرقة العنصرية فقد تمسكت مجموعتا الدار البيضاء ومونروفيا بالالتزام التاريخي بتحرير باقي المستعمرات الأفريقية وبسياسة عدم الانحياز وأدى هذا التفاهم علي هذه الأهداف إلي نجاح المساعي وتقريب وجهات النظر من أجل تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية؛ نتيجة للجهود التي بذلها العديد من القادة الافارقة من بينهم كوامي نكروما، أحمد سيكوتوري، أبو بكر تفاوابيليوا، موديبوكيتا، والإمبراطور هيلاسيلاسي كما أن استقلال الجزائر عام 1962م ساهم بدور كبير في تخفيف حدة التوتر والخلافات بين مجموعتي الدار البيضاء وبرازفيل المتعاطفة مع فرنسا وقضت علي أسباب الخلاف بينهما، وتم التوصل بين الرؤساء الأفارقة علي ضرورة تأسيس منظمة أفريقية تضم كل الدول المستقلة ودُعِيَ وزراء خارجية الدول الأفريقية إلي عقد مؤتمرهم الأول في أديس أبابا لحل المشاكل والمصاعب ووضع أسس التفاهم لتحقيق الوحدة الأفريقية ووضع جدول أعمال لأول مؤتمر قمة لرؤساء الدول الأفريقية في أديس أبابا[3].

مؤتمر القمة التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا 23- 28 مايو 1963م:

انعقد مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أديس أبابا خلال الفترة 23- 28 مايو 1963م بحضور ممثلين لثلاثين دولة أفريقية وهي أثيوبيا "الدولة المضيفة"، أوغندا، أفريقيا الوسطى، ساحل العاج، السنغال، بوروندي، رواندا، تنجانيقا، تشاد، تونس، الجزائر،

الصومال، سيراليون، الغابون، غانا، غينيا، الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، الكاميرون، ليبيريا، ليبيا، فولتا العليا (بوركينا فاسو)، الكونغو برازفيل، الكونغو ليوبولدفيل، مدغشقر، مالي، النيجر، نيجيريا، موريتانيا، داهومي، السودان، وقد وقع المتجمعون في 25 مايو ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ثم وقعته فيما بعد كل من التوغو والمغرب؛ ليصبح عدد الدول الموقعة علي الميثاق 32 دولة أفريقية، وقد اعتمد الميثاق علي الأسس والاعتبارات التي اتخذها الرؤساء برنامجاً لأعمالهم[4]، وجاء فيه ما يلي:

" نحن رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية المجتمعون في أديس أبابا مؤمنين بأن الحرية والعدالة والمساواة والكرامة هي أهداف أساسية لا تنازل عنها من أجل تحقيق الآمال المشروعة لشعوب القارة الأفريقية، عازمين علي توظيف الموارد الطبيعية والطاقات البشرية من أجل تقدم ورقي شعوب القارة، وتحقيق الأمن والسلام مصممين علي المحافظة علي الاستقلال الذي انتزعناه بعد معاناة وألم ومشقة، وعلي سلامة وسيادة أراضينا مصممين علي مواجهة الاستعمار الجديد بكل أشكاله مؤمنين بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عاقدين العزم علي تحقيق الوحدة بين شعوبنا بما يضمن لها الرخاء والأمن والسلام والتقدم الشامل لأفريقيا "

واتخذت المنظمة من أديس أبابا مقراً لها وقد شمل الميثاق الأهداف والمبادئ التي آمنت بها الدول الأفريقية وانحصرت أهداف المنظمة فيما يلي:

أ- تنمية وحدة الدول الأفريقية وتضامنها.

ب - تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.

ج - الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

د - القضاء علي الاستعمار بكافة أشكاله في القارة الأفريقية.

هـ - تنمية التعاون الدولي وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5].

ولتحقيق الأهداف السابقة أعلن أعضاء المنظمة تمسكهم بالمبادئ التالية:

1- المساواة المطلقة بين جميع الدول الأعضاء.

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3- احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

4 ـ عدم استخدام القوة، وحل المنازعات بالطرق السليمة من خلال التفاوض أو الوساطة أو التحكيم.

5ـ إدانة الاغتيالات السياسية والأعمال التخريبية في جميع أشكالها التي تقوم بها الدول المجاورة أو غيرها.

6ـ الالتزام الكامل بتحرير الأقطار الأفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية.

7ـ التأكيد علي سياسة عدم الانحياز بين التكتلات الدولية[6].

وقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مؤتمرهم الأول في أديس أبابا مايو 1963 قرارات هامة شكلت محور اهتمامهم وعزموا علي توحيد جهودهم وحشد إمكانياتهم لتحقيقها فيما يتعلق بتصفية الاستعمار والقضاء علي سياسة التفرقة العنصرية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية تمثلت هذه القرارات فيما يلي:

1ـ رفض سياسة الاستيطان الاستعماري في القارة الأفريقية التي فرضتها الدول الاستعمارية بالقوة علي الشعوب الأفريقية رفضاً قاطعاً باعتبارها انتهاكاً صارخاً لحقوق الأغلبية الأفريقية من السكان الأصليين.

2ـ رفض الاستعمار بكل أشكاله ودعوة الدول الاستعمارية إلي الانصياع لرغبات الشعوب الأفريقية في تحقيق الاستقلال الشامل وحق تقرير المصير.

3ـ القضاء علي حكم الأقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) ونقل السلطة كاملة إلي الشعوب زيمبابوي.

4 ـ يؤكد المؤتمر علي الدعم الشامل لحركة التحرر الوطني في زيمبابوي في نضالها ضد حكومة الأقلية البيضاء.

5ـ التأكيد علي حق شعب جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) في تقرير المصير لنيل حريته واستقلاله عن حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا.

6ـ مطالبة الدول الكبرى بوقف تأييدها ومساندتها لأنظمة التمييز العنصري في جنوب القارة وحكومة البرتغال التي تشن حرب إبادة حقيقية ضد الشعوب الأفريقية في أنغولا وموزامبيق وشكلت مستعمراتها جداراً عازلاً وواقياً لأنظمة التمييز العنصري، وأن علي هذه الدول أن تختار بين صداقتها وتعاونها مع الشعوب الأفريقية وبين القوى المعادية لها.

7- يدعو المؤتمر جميع حركات التحرر الأفريقية إلي تنسيق جهودها وحشد إمكانياتها في مواجهة القوى الاستعمارية وأنظمة الفصل العنصري في القارة الأفريقية.

8ـ تأسيس لجنة تنسيق تحرير أفريقيا تتكون من الجزائر، أثيوبيا، غينيا، الكونغو، نيجيريا، السنغال، تنجانيقا، مصر، أوغندا، علي أن تتخذ من دار السلام (تنجانيقا) مقراً لها، وتختص مسؤوليتها بالإشراف علي المعونات والمساعدات التي تقدمها الدول الأفريقية إلي حركات التحرر الوطني الأفريقية للقضاء علي الاستعمار وحكومات الأقليات البيضاء العنصرية في جنوب القارة[7].

لقد شكل انعقاد مؤتمر أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية مايو 1963م والقرارات التي اتخذها مرحلة حاسمة وهامة في تاريخ القارة الأفريقية أكد علي مدى قوة وإرادة القادة الأفارقة للقضاء علي الحقبة الاستعمارية بكل آلامها ومعاناتها وقسوتها علي الشعوب الأفريقية والتطلع إلي المستقبل بكل قوة وإصرار؛ لتحرير شعوب القارة من بقايا الاستعمار وسياسة التفرقة العنصرية من أجل بناء أفريقيا حرة، وقوية وموحدة.

وبعد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا مايو 1963م توالت اجتماعات مؤتمرات القمة لرؤساء وحكومات الدول الأفريقية واستضافت العديد من الدول الأفريقية انعقادها كما يلي:

1 مؤتمر القمة الأفريقي الأول عقد في القاهرة	17- 21 يوليو 1964
2 مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عقد في أكرا	21- 25 أكتوبر 1965م
3 مؤتمر القمة الأفريقي الثالث عقد في أديس أبابا	5- 9 نوفمبر 1966م
4 مؤتمر القمة الأفريقي الرابع عقد في كينشاسا	11- 14 سبتمبر 1967م
5 مؤتمر القمة الأفريقي الخامس في الجزائر	13- 16 سبتمبر 1968م
6 مؤتمر القمة الأفريقي السادس في أديس أبابا	6- 9 سبتمبر 1969م
7 مؤتمر القمة الأفريقي السابع في أديس أبابا	1- 4 سبتمبر 1970م
8 مؤتمر القمة الأفريقي الثامن في أديس أبابا	21- 23 يونيو 1971م
9 مؤتمر القمة الأفريقي التاسع في الرباط	12- 15 يونيو 1972م

والتي أكدت جميعها علي التمسك بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ودعم حركات التحرر الوطنية من أجل القضاء علي الاستعمار وأنظمة الفصل العنصري في القارة الأفريقية[8].

وإلي جانب قرارات مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي دعمت كفاح الشعوب الأفريقية في المستعمرات البرتغالية التي مثلت آخر معاقل الاستعمار الأوربي في القارة بالإضافة إلي الشعوب الأفريقية التي سيطرت عليها حكومات الأقليات البيضاء العنصرية في جنوب القارة فإن دول وسط وشرق القارة الأفريقية والمعروفة بدول (البافميكا) وهي بورندي، أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو الشعبية، الكونغو الديمقراطية (زائير)، أثيوبيا، رواندا، كينيا، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندا وزامبيا اتخذت موقفاً حاسماً وقوياً لتعزيز ودعم حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية التي شكلت حزام الأمان لأنظمة الفصل العنصري في جنوب القارة، ومواجهة سياسة التفرقة العنصرية في جنوب القارة الأفريقية ومثل: مؤتمر رؤساء دول شرق ووسط أفريقيا الذي عقد في العاصمة الزامبية (لوساكا) في 16 أبريل 1969م وفي إطار منظمة الوحدة الأفريقية منعطفاً تاريخياً بارزاً في تاريخ القارة الأفريقية لدعم ومساندة الشعوب الأفريقية التي لازالت خاضعة لسيطرة حكومات الأقليات البيضاء العنصرية في زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا حيث أصدر المؤتمر البيان التالي:

1ـ الإيمان بمبدأ المساواة والعدالة والحق في الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل بين الشعوب، وحق المشاركة في الحكم للجميع دون النظر إلي اللون أو الدين أو الجنس.

2ــ عدم القبول بأن يكون لأي جماعة حق ممارسة الحكم دون موافقة المواطنين جميعاً والتأكيد علي المساواة بين الجماعات والأفراد وحق تقرير المصير للشعوب حتى يسود الأمن والسلام في العالم.

3ـ نؤكد علي العداء الكامل للاستعمار وسياسة الفصل العنصري السائدة في جنوب القارة الأفريقية ونطالب دول العالم وشعوبها بالالتزام بهذه المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة، وأننا نعمل بكل جهودنا من أجل حق تقرير المصير وتحرير الشعوب وقيام حكومات تستند علي إرادة جميع أبنائها.

4 ـ إن استمرار سياسة التفرقة العنصرية في زمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا يؤكد علي استهتار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية بالمبادئ الإنسانية وحق تقرير المصير.

5ـ إن تحرير أفريقيا يتحقق بتحرير شعوب القارة من أنظمة التمييز العنصري وإتاحة الفرصة أمام الجميع في العدالة والمساواة واختيار أنظمة الحكم التي يرغبون فيها داخل دولهم المحررة.

6- لا يمكن التساهل أو الاستسلام لتحرير شعوب جنوب القارة الأفريقية، وسوف نستمر في دعم ومساندة شعوب هذه الأقاليم بكل ما نملك من إمكانيات في كفاحها ضد سياسة التفرقة العنصرية ضمن إطار منظمة الوحدة الأفريقية.

7- رفض سيطرة حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) علي مقاليد السلطة فيها ومطالبة بريطانيا بتسليم السلطة إلي الأغلبية الأفريقية في روديسيا الجنوبية والتأكيد علي دعم حركة التحرر الوطني حتى ينال الشعب الأفريقي حريته واستقلاله ويتم القضاء علي سياسة التفرقة العنصرية.

8- إنهاء انتداب حكومة جنوب أفريقيا علي إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وحق شعب ناميبيا في تقرير مصيره وفق قرارات الأمم المتحدة وهي ملزمة باتخاذ كافة الإجراءات لتنفيذه والقضاء علي سياسة التفرقة العنصرية.

9ـ القضاء بشكل كامل علي سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين السكان بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين وبناء دولة ديمقراطية تضمن حقوق كل المواطنين[9].

وقد أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دور انعقادها العادي لعام 1969م بيان (لوساكا) وقام رئيس جمهورية الكاميرون أحمد أهيدجو بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية بتقديم بيان لوساكا إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دور انعقادها (24) لسنة 1969م باعتباره يمثل موقف الدول الأفريقية المستقلة من سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومات الأقليات البيضاء في القارة، ونالت الوثيقة تأييد أغلبية ساحقة عند التصويت عليها في الأمم المتحدة ولم تعارضها إلا كل من جنوب أفريقيا والبرتغال[10].

وقد التزمت دول شرق ووسط أفريقيا في جميع مؤتمراتها اللاحقة بتقديم كافة المساعدات لحركات التحرر الوطني في جنوب القارة من أجل تحقيق أهداف شعوبها في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير والقضاء علي سياسة التفرقة العنصرية.

وفي الذكرى العاشرة لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية أقيمت في أديس أبابا في 24- 25 مايو 1973م احتفالات كبيرة حضرها عدد كبير من الرؤساء الأفارقة أعقب ذلك الاحتفال انعقاد المؤتمر العاشر لرؤساء الدول الأفريقية خلال الفترة 27- 29 مايو 1973م برئاسة الإمبراطور هيلاسيلاسي؛ حيث جدد المؤتمر تأكيده علي القرارات السابقة وبأهمية وضرورة

تحرير باقي الشعوب الأفريقية المتمثلة في المستعمرات البرتغالية في غينيا بياو والرأس الأخضر وأنغولا وموزامبيق والقضاء نهائياً علي سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومات الأقليات البيضاء في زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا[11].

وإلى جانب هذه القرارات السياسية الشجاعة التي اتخذتها دول منظمة الوحدة الأفريقية فإنها أقرت استخدام كل الطرق والأساليب بما فيها القوة العسكرية من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصري، فقامت بتأسيس لجنة تنسيق تحرير أفريقيا لتكون الذراع العسكري للمنظمة وأخذت على عاتقها دعم حركات التحرر الأفريقية واستكمال تحرير القارة والقضاء نهائياً على سياسة الفصل العنصري في أفريقيا.

3- لجنة تنسيق تحرير أفريقيا 25 مايو 1963م:

قامت العديد من الدول الأفريقية قبل تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية بدعم ومساندة حركات التحرر الأفريقية ومن أبرز هذه الدول مصر التي أسست هيئة تحرير أفريقيا لمساعدة وتدريب المقاتلين الأفارقة، حيث سمحت بفتح مكاتب اتصال لحركات التحرر في القاهرة، فقامت غانا بتأسيس مكتب لدعم حركات التحرر الأفريقية وفتحت أراضيها لإيواء المقاتلين الأفارقة وتدريبهم علي الأسلحة المختلفة.

وقدمت تونس والمغرب المأوى والقواعد لتدريب المقاتلين الجزائريين وانطلاقهم من أراضيها، حيث دعمت منظمة الوحدة الأفريقية هذه الجهود الجبارة حيث اتخذ رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية في مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي الذي عقد في أديس أبابا مايو 1963م واحداً من أهم القرارات في تاريخ القارة الأفريقية لتصفية الاستعمار والقضاء علي سياسة الفصل العنصري في أفريقيا بتأسيس لجنة تنسيق تحرير أفريقيا في 25 مايو 1963م واعتبارها الأداء الفعّالة والجناح العسكري لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأنيط بها مهمة القضاء علي الاستعمار وسياسة الفصل العنصري لاستكمال تحرير القارة بواسطة الكفاح المسلح الذي تقوده حركات التحرر الوطنية، علي أن تكون لجنة تحرير أفريقيا تحت إشراف الأمين العام للمنظمة وتعقد اجتماعاتها قبل اجتماعات مجلس وزراء المنظمة، وتقدم تقاريرها الدورية إلي مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية[12] وقد تكونت لجنة التحرير من 9 دول أفريقية وهي: الجزائر، أثيوبيا، السنغال، تنزانيا، مصر، أوغندا، نيجيريا، الكونغو، غينيا، وضمت دولاً من شرق وغرب وشمال القارة الأفريقية وامتلكت بعضها خبرات قتالية كبيرة في مكافحة الاستعمار مثل الجزائر واثيوبيا ومصر في مكافحة الاستعمار، واتخذت اللجنة مقرها في العاصمة التنزانية (دار السلام) نظراً لموقعها الجغرافي القريب

من جنوب القارة حيث إنها تمثل ميناء هاماً في شرق أفريقيا يطل علي المحيط الهندي مما يسهل وصول الامدادات العسكرية والمتطوعين إليها ونقل معداتهم إلي قواعد الثوار في زامبيا وخارجها بالإضافة إلي الاستقرار السياسي وثقة الحركات الوطنية في الحكومة التنزانية بقيادة جوليوس نيريري، وسعت لجنة تحرير أفريقيا إلي تقديم المساعدات وإدارة الصندوق الخاص من المساهمات التي تقدمها الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية سنوياً؛ لتوفير المساعدات اللازمة لحركات التحرر الوطني الأفريقية المعترف بها من منظمة الوحدة الأفريقية واستقبال ورعاية الوطنيين الأفارقة وتدريبهم مهنياً وعسكرياً وأعلنت اللجنة بأن يوم 25 مايو من كل سنة (يوم التحرر الأفريقي) حيث تنظم فيه مظاهرات التأييد وتجمع فيه التبرعات لمساعدة حركات التحرر[13].

وقد انبثقت عن لجنة تحرير أفريقيا ثلاث لجان فرعية دائمة وهي:

1- لجنة السياسة العامة وتضم كل من نيجيريا، الكونغو (زائير)، السنغال.

2- لجنة الدفاع وتضم كل من الجزائر، غينيا، اثيوبيا.

3- اللجنة المالية وتضم كل من مصر، أوغندا، تنزانيا.

واستخدمت اللجنة في اجتماعاتها اللغات المعتمدة في منظمة الوحدة الأفريقية وهي العربية والأمهرية والإنجليزية والفرنسية.

ولزيادة فعالية لجنة التحرير والقضاء علي العديد من المشاكل التي تواجهها وإتاحة الفرصة أمام العديد من الدول الأفريقية للمشاركة والمساهمة في نشاطها قرر مؤتمر القمة الأفريقي الثاني الذي عقد في أكرا في أكتوبر 1965م زيادة أعضاء اللجنة فضمت إليها كلا من زامبيا والصومال ليصبح عدد أعضائها أحد عشر دولة أفريقية، وتكررت هذه الخطوة مرة أخرى حيث قرر مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي عقد في الرباط في يونيو 1972م زيادة عدد الدول الأعضاء باللجنة لتشمل دولاً جديدة فاعلة وذات خبرات عسكرية هي: كينيا، المغرب، موريتانيا، الكونغو الشعبية، غانا، الكاميرون ثم انضمت إليها غينيا بيساو بعد استقلالها عن الاستعمار البرتغالي عام 1974م فأصبحت لجنة تحرير أفريقيا تتكون من ثمانية عشر دولة أفريقية مستقلة شملت دولاً من شرق وغرب ووسط وشمال القارة الأفريقية وتمتعت بمزايا جغرافية وسياسية وخبرات قتالية كبيرة وممتازة عملت علي الاستفادة منها وإعدادها من أجل القضاء علي بقايا المستعمرات البرتغالية وأنظمة التمييز العنصري في جنوب القارة[14].

ولتأكيد دور لجنة التحرير والتغلب علي المشاكل التي تواجهها من النواحي الإدارية والمالية والتنظيمية فإن الدول الأفريقية التزمت بقراراتها الداعمة لها رغم الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية التي تتعرض لها، وأصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في فبراير 1968م عدة قرارات بناء علي طلبها أكد فيها علي ما يلي:

1ـ مطالبة الدول الأفريقية الأعضاء بالمنظمة بدفع مساهماتها المالية السنوية المتأخرة لصندوق اللجنة.

2ـ بناشد المجلس الدول المجاورة للأقاليم التي لا زالت ترزح تحت السيطرة الأجنبية وأنظمة التمييز العنصري وخاصة الدول المجاورة لزمبابوي وجنوب أفريقيا وانغولا وموزامبيق ضرورة توفير المساعدات والتسهيلات لكوادر حركات المقاومة الوطنية للوصول إلي ميادين القتال داخل بلدانهم علي أن تقوم لجنة تنسيق تحرير أفريقيا بتسهيل إجراءات تنقلاتهم وتذليل الصعاب أمامهم.

3ـ يطلب المجلس من قادة ورؤساء الدول الأفريقية بذل جهودهم وبصورة مستمرة لدعم صمود ووحدة حركات التحرر الأفريقية.

4 ـ يعرب المجلس عن شكره وتقديره العميق لشعب وحكومة تنزانيا علي تحملها لمسؤولياتهم بتقديم المساعدات والتسهيلات السخية إلي لجنة تحرير أفريقيا للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها وفتح أراضيها وحدودها لمقاتلي حركات التحرر الوطنية الأفريقية والسماح باتخاذ العاصمة دار السلام مقراً دائماً لها[15].

ونتيجة للدور الكبير والجهود المستمرة التي قامت بها لجنة تنسيق تحرير أفريقيا من أجل تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب الأفريقية والقضاء علي سياسة الفصل العنصري وحرص القادة والرؤساء الأفارقة علي تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة لها لتحقيق أهدافها وإصرار اللجنة علي متابعة أعمالها بفاعلية ودقة عالية، مما جعلها تتمتع بالتقدير والاحترام من الشعوب الأفريقية وبقية دول العالم، حيث عرّضها نجاحها في دعم ومساندة مقاتلي حركات التحرر الأفريقية إلي عداء سافر وشديد من الدول الاستعمارية التي حاولت بكل إمكانياتها القضاء علي نشاطها واتبعت ضدها العديد من الوسائل ومنها:

1- بث التفرقة وتعزيز الخلافات بين حركات التحرر الأفريقية بينها وبين لجنة التحرير.

2ـ القيام بحملات اغتيال لقادة الحركات الوطنية الأفريقية لزرع الخوف والذعر في نفوس المقاتلين الأفارقة.

3- تهيئة ظروف الخلاف والعداء بين الدول الأفريقية بينها وبين لجنة التحرر.

4 - التشكيك في أهمية نشاط اللجنة ونزاهتها وقدرتها في دعم حركات التحرر الأفريقية والتنسيق بينها.

5ـ ممارسة أحدث وسائل التجسس علي مقر ومكاتب اللجنة لمعرفة نشاطها وبرامج مساعداتها للحركات الوطنية، ومثال ذلك ما نشرته وسائل الإعلام العالمية في مايو 1969م حول المخصصات المالية التي اعتمدتها لجنة التحرير لحركات التحرر الوطنية في مواجهتها للأنظمة الاستعمارية والعنصرية في القارة الأفريقية[16].

إلا أنه وبفضل دعم منظمة الوحدة الأفريقية استطاعت لجنة تنسيق تحرير أفريقيا مواجهة انظمة الفصل العنصري، ومارست نفوذها العسكري علي حركات التحرر الأفريقية فيها وأصبح اعترافها ومساندتها لها العامل الحاسم في إضفاء الشرعية الدولية عليها، وقبولها في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مثل الجبهة الوطنية في زيمبابوي والتي تضم حركتي(ZAPU) و (ZANU) وحركة التحرر الوطني في ناميبيا (SWAPO)، والمؤتمر الوطني الأفريقي (A.N.C) ومؤتمر الوحدة الأفريقية (P.A.C) في جنوب أفريقيا ، فأصبحت هذه الحركات الوطنية الممثل الشرعي لشعوبها مما أهلها للحصول على الدعم السياسي والعسكري من المنظمات الإقليمية الدولية لمواجهة أنظمة الفصل العنصري في جنوب القارة [17].

وقد أدي تزايد نشاط حركة المقاتلين الأفارقة في المستعمرات البرتغالية وتكبد البرتغال خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات العسكرية إلي قيام الجيش البرتغالي بالثورة في 25 أبريل 1974م ضد ديكتاتورية كايتانو الذي كان يصر علي استمرار الحروب الاستعمارية في أفريقيا، وأيقن قادة الثورة من صغار الضباط بضرورة التخلي علي مستعمراتهم في أفريقيا؛ نظراً لتزايد قوة الحركات الوطنية الأفريقية وعجز ميزانية الدولة عن تحمل خسائرها الفادحة فدخلوا في مفاوضات مباشرة مع قادة حركات التحرر الوطنية فنالت غينيا بيساو الاستقلال في سبتمبر عام 1974م، ثم كل من موزامبيق وانغولا عام 1975م، وبذلك انهار حلف (تيرنهول) الذي ضم كل من البرتغال وأنظمة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا وناميبيا وسقطت آخر الحصون المحيطة

بحكومات الأقليات البيضاء العنصرية في جنوب القارة الأفريقية، والتي كانت تمثل حاجزاً واقياً لها يعيق وصول الإمدادات العسكرية إلى المقاتلين الأفارقة فيها وبذلك أصبحت المواجهة مباشرة مع أنظمة الفصل العنصري علي حدودها وداخل أراضيها، مما دفع بلجنة تنسيق تحرير أفريقيا إلى تكثيف جهودها لدعم حركات التحرر الوطني في كل من زيمبابوي، ناميبيا وجنوب أفريقيا من أجل القضاء علي أنظمة الفصل العنصري في أسرع وقت وبكل الطرق والأساليب السياسية والعسكرية[18].

استقلال زيمبابوي 18 أبريل 1980:

شكل القضاء علي الاستعمار البرتغالي واستقلال موزامبيق وأنغولا عام 1975م هزة عنيفة للنظام العنصري في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا وناميبيا وانتصاراً كبيراً لحركات التحرر الوطني في العالم بصفة عامة وفي أفريقيا بصفة خاصة، فقد انتهى الاستعمار البرتغالي في قارة أفريقيا التي استمر لمدة خمسة قرون، وانهار حلف (تيرنهول) الذي كان يشكل جداراً عازلاً لحماية حكومات الفصل العنصري في زيمبابوي وجنوب أفريقيا، وناميبيا وأصبح الأمر أكثر تعقيداً وصعوبة أمام حكومات الأقليات البيضاء في الجنوب الأفريقي ومشجعاً وإيجابياً أمام حركات التحرر الوطني الأفريقية حيث قدمت حكومات موزامبيق وأنجولا وزامبيا الدعم العسكري لها، وفتحت معسكراتها وأراضيها أمام المقاتلين الأفارقة وسهلت لهم القيام بالعمليات العسكرية داخل أراضي زيمبابوي وجنوب أفريقيا وناميبيا مما فرض علي أنظمة الفصل العنصري مواجهة النشاط المتزايد من الحركات الشعبية والمؤسسات المدنية في الداخل والتصدي للعمليات العسكرية التي تقوم بها ضدها قوات الحركات الوطنية التي اتخذت من الدول المجاورة قواعد لها ومراكز لنشاطها العسكري مما جعلها تعاني وبشدة من زيادة التكاليف والأعباء العسكرية والمالية عليها [19].

كما ازدادت عليه الضغوط الإقليمية والدولية في المجالات السياسية والاقتصادية خاصة من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واضطرت حكومة جنوب أفريقيا والدول الغربية الداعمة لنظام الفصل العنصري في روديسيا (زيمبابوي) تغيير سياستها وطلبت من أيان سميث رئيس حكومة الأقلية البيضاء إلى الدخول في المفاوضات مع قادة الحركة الوطنية لإيجاد تسوية سياسية بين الطرفين في الوقت الذي ازداد فيه الدعم المادي والعسكري من منظمة الوحدة الأفريقية ومن دول المواجهة (موزامبيق وأنغولا وزامبيا) لحركات التحرر الأفريقية في روديسيا وجنوب أفريقيا وناميبيا مما مكنها من تصعيد كفاحها المسلح وأعطى قوة للمنظمات المدنية والشعبية لتفعيل دورها النضالي في الداخل[20].

وتحت تأثير وقوة الحركة الوطنية والضغوط الدولية والإقليمية عليها استجابت حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا عام 1974م إلى طلب حلفائها بالإفراج عن زعماء الحركة الوطنية ومنهم جوشوا انكومو زعيم حركة ZAPU ، وأندباينجي سيتهول زعيم حركة ZANU بعد اعتقال دام لمدة 10 سنوات وسافر الزعيمان إلى لوساكا لإجراء محادثات سرية مع كل من كينيث كاوندا رئيس زامبيا، وجوليوس نيريري رئيس تنزانيا، وسيرتشي خاما رئيس بتسوانا، وساموراً ميشيل رئيس الحركة الوطنية في موزامبيق، واتفقت الحركات الوطنية على توحيد جهودها لمواجهة حكومة الأقلية البيضاء حتى تحقيق حرية واستقلال شعب زيمبابوي، وقد أثار هذا النشاط والتقدم الذي أحرزته الحركة الوطنية لشعب زيمبابوي قلق وخوف رئيس حكومة الأقلية البيضاء وحاول المراوغة وفرض شروط مسبقة إلا أنه فشل في ذلك وأعلن بعدها عن موافقته على مبادرة الدول الغربية في سبتمبر 1976م والدخول في المفاوضات المباشرة مع قادة الحركة الوطنية[21].

إلا أن المحادثات الأولية التي عقدت في العاصمة سالسبوري فشلت في تحقيق أهدافها؛ نتيجة لتعنت حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا وعدم استعدادها للوصول إلي نتائج إيجابية مما دفع زعيمي الحركة الوطنية جوشوا أنكومو وروبرت موغابي إلي توحيد جهودها وتكوين جبهة قومية مشتركة ومواصلة عملياتهم العسكرية بالداخل انطلاقاً من قواعدهم في موزامبيق وزامبيا، وحاولت حكومة سالسبوري المراوغة مرة أخرى في المفاوضات التي عقدت في مارس 1978م، إلا أنها فشلت نتيجة لإصرار حركة التحرر الوطني في زيمبابوي علي تحقيق أهدافها كاملة في الاستقلال وحق تقرير المصير مما دفع الدول الغربية التي التدخل مرة أخرى؛ لاستئناف المفاوضات حيث انتقلت إلي لندن برعاية الحكومة البريطانية وقد نجحت الحركة الوطنية نتيجة تزايد قوتها في الداخل والدعم الدولي لها من الخارج في أن تحقق أهدافها في مؤتمر (لانكستر هاوس) في مارس 1979م الذي أقر إجراء انتخابات عامة في روديسيا تشرف عليها بريطانيا، ويكون فيها حق لاقتراع بالتساوي للجميع من السود والبيض وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد منذ سيطرة البيض عليها أواخر القرن التاسع عشر، وقد أجريت الانتخابات التي أسفرت عن فوز ساحق للجبهة القومية حيث حصلت حركة ZANU بقيادة روبرت موغابي علي 57 مقعداً وحركة ZAPU بقيادة جوشوا أنكومو علي 20 مقعداً وحصلت حركة UANC التي يرأسها الأب موزوريوا علي 3 مقاعد وخصص للبيض 20 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 100 مقعدٍ وبهذا الفوز الكبير للحركة الوطنية في زيمبابوي قام روبرت موغابي زعيم حركة ZANU بتشكيل حكومة الأغلبية السوداء الديمقراطية ولأول مرة في تاريخ البلاد، وأعلن عن استقلال زيمبابوي في 18 أبريل 1980م بعد حوالي قرن من الاضطهاد والعبودية التي مارستها الأقلية البيضاء

العنصرية ضد شعب زيمبابوي[22]. وذلك بفضل تضحيات الحركة الوطنية والدعم اللامحدود الذي قدمته لها منظمة الوحدة الأفريقية.

استقلال ناميبيا 21 مارس 1990م:

أدى استقلال موزامبيق وأنغولا عام 1975م وزيمبابوي 1980م إلى حدوث تأثيرات خطيرة على حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا حيث تزايدت عليها الضغوط الإقليمية الدولية وازدادت حركات العصيان المدني ومناهضة سياسة الفصل العنصري في الداخل وتحصلت الحركات الوطنية المسلحة على الدعم السياسي والعسكري من المنظمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها منظمة الوحدة الأفريقية والدول الصديقة المعادية للسياسة العنصرية في أفريقيا مثل الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية مما جعلها تصعد من نشاطها العسكري و القيام بالعمليات القتالية داخل أراضي جنوب أفريقيا وناميبيا منطلقة من قواعدها في بتسوانا وانغولا وموازمبيق وزامبيا، حيث فرضت تحدياً خطيراً على حكومة جنوب أفريقيا ولأول مرة داخل أراضيها، وقد واجهت حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا هذه العمليات العسكرية بهجمات جوية وبرية عنيفة متلاحقة استهدفت فيها المدنيين وقواعد ومعسكرات مقاتلي المؤتمر الوطني الأفريقي A.N.C وحزب مؤتمر الوحدة الأفريقية P.A.C داخل أراضي موزامبيق كما هاجمت المدنيين وقواعد ومقاتلي حركة التحرر الوطني لناميبيا (Swapo) داخل الأراضي الأنجولية والزامبية في محاولة منها للقضاء على حركات المقاومة الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا وإرهاب الدول الأفريقية المجاورة التي تقدم المأوى والمساعدات العسكرية للمقاتلين الأفارقة.

وقد أدت هجمات قوات جنوب أفريقيا داخل أراضي الدول الأفريقية المجاورة لها إلى قيام مجموعة دول (البافميكا) تدعمها منظمة الوحدة الأفريقية إلى تحمل مسؤولياتها وتقديم كافة المساعدات المادية والعسكرية إلى دول المواجهة وحركات التحرر الوطني الأفريقية تأكيداً منها والتزاماً بمواقفها السابقة بالقضاء نهائياً على سياسة الفصل العنصري في جنوب القارة الأفريقية[23] .

وقد تدهور الموقف في الجنوب الأفريقي بصورة خطيرة جداً حيث كررت حكومة جنوب أفريقيا تدخلها العسكري المباشر داخل أراضي موزمبيق عقاباً لها لمساعدتها مقاتلي حركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا كما هاجمت قواتها البرية والجوية بعنف شديد الأراضي الأنغولية واستولت على مساحات كبيرة منها وتدخلت بصورة مباشرة في معارك عنيفة وشرسة إلى جانب الفصائل المقاتلة والمناوئة لحكومة أنغولا التي تدعمها القوات الكوبية المسلحة واستمر الموقف مشتعلاً وخطيراً خلال فترة السبعينات والثمانينات وسط استنكار عالمي لسياسة الاعتداءات العسكرية

المتواصلة التي تمارسها قوات جنوب أفريقيا ضد الدول المجاورة لها مما دفع بمجموعة الدول الغربية الداعمة لجنوب أفريقيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وكندا إلى التدخل لإنهاء هذا الصراع العنيف والمستمر في منطقة جنوب القارة الأفريقية من أجل حماية مصالحها واستثماراتها الاقتصادية الكبيرة في المنطقة وإبعاد الانتقادات في المحافل الدولية ضدها بالضغط على الأطراف المتصارعة للدخول في المفاوضات و إيجاد حل سلمي فيما بينهما [24].

وقدمت مجموعة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خطة عمل لوقف القتال بين الأطراف المتنازعة تقضي بانسحاب قوات جنوب أفريقيا من الأراضي الأنجولية وناميبيا مقابل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وقبلت الأطراف جميعها بهذا الاتفاق وسحبت كوبا قواتها العسكرية من أنجولا عام 1988م. بعد أن نجحت في تحقيق أهدافها بوقوفها مع ثورة الشعب الأنجولي وحكومته الاشتراكية في صراعه العنيف والطويل ضد قوات جنوب أفريقيا المتفوقة عسكرية والدول الغربية المتحالفة معها[25] الذي استمرت ثلاثة عشر عاماً فقدت خلالها كوبا حوالي عشرة آلاف جندي من خيرة قواتها المسلحة في الأسلحة البرية والجوية وقوات الدفاع الجوي مؤكدة بذلك مواقفها المبدئية بالوقوف صراحة مع الشعوب الأفريقية وحكوماتها الاشتراكية ضد سياسة الاستعمار والهيمنة التي تمارسها حكومات الأقليات البيضاء المتحالفة مع الدول الاستعمارية الغربية ضد تطلعات الشعوب الأفريقية في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وقد استكملت جنوب أفريقيا سحب قواتها من الأراضي الأنجولية وتخلت عن الحركات العسكرية المرتبطة بها والتي حاربت معها ضد قوات حكومة الثورة في أنجولا، وحاولت التدخل لإقامة حكومة موالية لها في ناميبيا، إلا أن تصعيد الكفاح المسلح والدعم الدولي والإقليمي وخاصة من منظمة الوحدة الأفريقية لحركة التحرر الوطني (SWAPO) كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا أحبط محاولات حكومة جنوب أفريقيا وفتح المجال على مصراعيه أمام استقلال ناميبيا في 21 مارس 1990م بقيادة سامي أنجوما زعيم حركة التحرر الوطني في ناميبيا (SWAPO)[26].

وبهذه الجهود الكبيرة والمتواصلة التي قامت بها حركات التحرر الوطني في جنوب أفريقيا ودول المواجهة موزامبيق وأنجولا ، بتسوانا ، زامبيا والدعم المستمر والفاعل من الشعوب الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها منظمة الوحدة الأفريقية تم القضاء بصورة نهائية على أنظمة الفصل العنصري في زيمبابوي وناميبيا وانحصر الوجود العنصري داخل جمهورية جنوب أفريقيا التي تدهورت أوضاعها الأمنية والاقتصادية وازدادت عزلتها الدولية في الوقت

الذي تصاعدت فيه فعالية الحركة الوطنية و قوة المنظمات والهيئات المدنية في الداخل المناهضة لسياسة الفصل العنصري وأصبحت تهدد هياكل النظام العنصري داخل جنوب أفريقيا نفسها.

استقلال جنوب أفريقيا 27 أبريل 1994م:

تعتبر الأقلية البيضاء في جمهورية جنوب أفريقيا أول معاقل سياسة الفصل العنصري وأقواها في أفريقيا فقد بدأت ممارساتها العنصرية وبقوة ضد السكان الأصليين الأفارقة منذ تأسيس الهولنديين لمستعمرة الكاب عام 1652م، حيث امتلكت أغلب وأخصب الأراضي ومعظم مواشي القبائل الأفريقية في المنطقة وسيطرت على كل ثروات وخيرات البلاد وحرمت الأغلبية الأفريقية من أبسط حقوقها الإنسانية فعاشوا في فقر مدقع وعبودية قاسية لم يسبق لها مثيل في القارة الأفريقية، إلا أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال العديد من الدول الأفريقية وتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية 1963م التي اتخذت على عاتقها استكمال تحرير القارة من الاستعمار والقضاء على سياسة الفصل العنصري توّجت أبرز إنجازاتها في منتصف سبعينات القرن العشرين بتصفية الاستعمار البرتغالي في أفريقيا باستقلال غينيا بيساو 1974، وأنغولا وموزامبيق عام 1975م.

لقد أحدث استقلال أنغولا وموزامبيق زلزالاً عنيفاً في الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أنظمة الفصل العنصري في جنوب القارة، واستطاعت حركات التحرر الوطني في جنوب القارة بدعم من منظمة الوحدة الأفريقية ومساندة دول المواجهة (أنغولا، موزامبيق، زامبيا، بتسوانا) من تهديد أمن واستقرار حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والقيام بالعمليات العسكرية داخل أراضيها ولزيادة فعالية الحركة الوطنية في جنوب أفريقيا طلبت لجنة تنسيق تحرير أفريقيا في اجتماعها المنعقد في دار السلام في دورتها (31) لعام 1978م بضرورة توحيد جناحي الحركة الوطنية في جنوب أفريقيا وهما المؤتمر الوطني الأفريقي (A.N.C) ومؤتمر الوحدة الأفريقية (P.A.C) بصفتها الممثلين الشرعيين للحركة الوطنية في جنوب أفريقيا وحشد إمكانياتهما وتنسيق جهودهما لمواجهة نظام الفصل العنصري بفاعلية وبكل الطرق والأساليب السياسية والعسكرية[27]

واستمر دعم لجنة التنسيق لنضال شعب جنوب أفريقيا حيث نددت وبشدة خلال اجتماعها في الدورة (34) في أديس أبابا في فبراير 1980م بسياسة القمع والإرهاب التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا ضد المواطنين الأرفارقة المسالمين وناشدت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والسريعة للأفراج عن السجناء السياسيين وأدانت اللجنة وبشدة الدول الغربية

وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لتعاونها ودعمها المتواصل للنظام العنصري في جنوب أفريقيا كما طالبت دول العالم والشعوب الصديقة بزيادة مساعداتها ومساندتها لنضال شعب جنوب أفريقيا بما في ذلك الكفاح المسلح حتى يقضي على حكومة الأقلية البيضاء ويتولى مقاليد السلطة ويقيم دولة الحرية والديمقراطية في جنوب أفريقيا[28].

وبعد أن نجحت الحركة الوطنية في زيمبابوي من القضاء على حكومة الأقلية البيضاء والحصول على الاستقلال في 18 أبريل 1980م تركزت جهود منظمة الوحدة الأفريقية على دعم ومساندة حركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا بكل الطرق والإمكانيات للقضاء على نظام الفصل العنصري بصفته يمثل آخر معاقل الأقليات البيضاءوأكبرها وأشدها خطراً وممارسة لسياسة الفصل العنصري في القارة الأفريقية، فقد ناقش مؤتمر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعه في الدورة (43) لسنة 1986 والمنعقد في أديس أبابا تطورات الموقف في جنوب افريقيا ونديد بقوة بسياسة القمع والإرهاب التي تمارسها قوات النظام العنصري ضد المواطنين المسالمين من شعب جنوب أفريقيا وأدان المؤتمر بشدة سياسة الإدارة الاميركية برئاسة رونالد ريغان (1980-1988) لدعمها المتواصل لحكومة الفصل العنصري في المحافل الدولية حيث استعملت حق النقض في مجلس الأمن؛ لمنع فرض عقوبات إضافية طالبت بتنفيذها منظمة الوحدة الأفريقية ضد حكومة جنوب أفريقيا وجدد المؤتمر مطالبته دول العالم والشعوب الصديقة بالوقوف مع شعب جنوب أفريقيا في صراعه ضد الأقلية البيضاء وتقديم كافة المساعدات السياسية والعسكرية التي تمكنه من مواجهة نظام الفصل العنصري والقضاء عليه[29].

وفي إطار تكثيف العقوبات ضد حكومة جنوب أفريقيا أكدت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في التعميم الذي بعثت به إلي وزراء خارجية الدول الأفريقية بتاريخ 1 أبريل 1987م على أهمية احترام وتنفيذ التدبير المتخذة لتنفيذ القرارات الخاصة بفرض المزيد من العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا لزيادة عزلتها في المجتمع الدولي وذلك بالتعاون من أجل ما يلي:

1- دعم التيار المناهض لسياسة الفصل العنصري على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك بتأسيس المنظمات والهيئات واللجان الوطنية المناهضة للفصل العنصري، وتنظيم ندوات ومنافسات نلسون مانديلا والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية وغيرها من الأنشطة.

2- التضامن الكامل بكل الطرق والأساليب مع شعب جنوب أفريقيا ضد سياسة الفصل العنصري.

3- الإسهام في صندوق أفريقيا لدعم دول المواجهة الأفريقية (موزامبيق، بتسوانا، أنغولا، زامبيا) التي تتعرض للاعتداءات المستمرة من قوات جنوب أفريقيا العسكرية.

4 - عدم إقامة أي علاقات محتملة مع جنوب أفريقيا وذلك لزيادة عزلتها دوليا(30).

وفي جلسات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دور انعقاده (48) التي عقدت في أديس أبابا خلال الفترة 19- 23 مايو 1988م حيث صادفت احتفالات المنظمة بالعيد الفضي بمرور (25) عاماً على تأسيسها ناقش المجلس الأوضاع السياسية الخطيرة في جنوب أفريقيا نتيجة لممارسات القمع والإرهاب التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا ضد المواطنين الأفارقة والهجمات المستمرة التي تقوم بها القوات البرية والجوية لجنوب أفريقيا ضد دول المواجهة المجاورة لها؛ نتيجة لدعمها ومساندتها لحركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا وطالب المجلس بتظافر الجهود وتحمل المسئولية ومواصلة النضال السياسي والعسكري من اجل تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا من حكومة الأقلية البيضاء العنصرية وأضاف بيان المجلس بأن أفريقيا مستعدة للدخول في المفاوضات من أجل الوصول إلي حل سلمي يضمن قيام دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات وعبّر المجلس عن رضاه على ما حققته منظمة الوحدة الأفريقية خلال مسيرة ربع قرن نجحت في تمكين 18 دولة أفريقية من الحصول على استقلالها والقضاء على حكومة الأقلية البيضاء في زيمبابوي وتضيق الخناق ومحاصرة النظام العنصري في جنوب أفريقيا[31] ، وتحدث ممثل مؤتمر الوحدة الأفريقية (P.A.C) أحد فصائل المقاومة الوطنية في جنوب أفريقيا فأشاد بما حققته منظمة الوحدة الأفريقية من دعم لحركات التحرر الأفريقية مكنتها من تصفية الاستعمار في أفريقيا وأشار بأن أمام أفريقيا الآن القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا، ثم توجه بالشكر إلي الدول الأفريقية التي أوفت بالتزاماتها كاملة وإلي الدول والشعوب الصديقة التي قدمت مساعدات إضافية ومتواصلة إلي حركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا، وأضاف بأن حملة المقاطعة الدولية ضد جنوب أفريقيا قد اكتسبت قوة ونجاحاً كبيراً باعتمادها وتأييدها على نطاق واسع، وناشد الدول الأفريقية بإدانة الدور الذي تقوم به الدول الغربية الداعمة والمؤيدة لحكومة جنوب أفريقيا وخص بالذكر كل من الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، المانيا الغربية، اليابان، وإسرائيل لدعمهم المتواصل والكبير لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتطوير برنامجها النووي[32].

وفي سياق احتفالات منظمة الوحدة الأفريقية بالعيد الفضي أكدت لجنة تنسيق تحرير أفريقيا في اجتماعها في الدورة (50) في أديس أبابا في مايو 1988م على استمرار دعمها ومساندتها لحركة

النضال الوطني في جنوب أفريقيا في المجالات السياسية والعسكرية في ظل تمادي سلطات جنوب أفريقيا وممارستها للقمع والإرهاب ضد المواطنين الأفارقة وتحديها للقرارات الدولية وتحدث في الاجتماع كل من ممثل المؤتمر الوطني الأفريقي (A.N.C) وممثل مؤتمر الوحدة الأفريقية (P.A.C) وثمّنا الدور الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية وطالبا باستمرار الدعم وتقديم كافة المساعدات لتصعيد النضال الوطني بكل أشكاله في الداخل؛ لمواجهة نظام الأقلية البيضاء وتكثيف الجهود والاتصالات لزيادة العقوبات الدولية لعزل نظام الفصل العنصري والقضاء عليه نهائياً في جنوب أفريقيا وناميبيا[33].

التحول نحو الديمقراطية:

أدت الجهود الكبيرة التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية إلي تصعيد حركة المقاومة الوطنية وتجدد الإضرابات واستمرار حالات العصيان المدني في مدن وأرياف جنوب أفريقيا ضد سياسة الفصل العنصري بصورة لم تشهدها البلاد من قبل عجزت حكومة جنوب أفريقيا عن إيقافها أو الحد من خطورتها كما أن الضغوط الدولية والعقوبات السياسية والاقتصادية المتزايدة عليها أدت إلي تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية بصورة خطيرة جداً أرغمت قيادات الحزب الوطني الحاكم في جنوب أفريقيا (N.P) على اتخاذ سلسلة من الإجراءات والقيام بتغييرات جذرية في سياسة الحزب والاستعداد لإجراء مفاوضات مباشرة مع زعماء الحركة الوطنية بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي (A.N.C) لإيجاد حل سلمي وديمقراطي في جنوب أفريقيا[34].

وعلى أثر مرض ألم به استقال رئيس الحزب الدولة الجنرال ب. و بوتا في 14 أغسطس 1989م والذي يعتبر من أكبر مؤيدي سياسة الفصل العنصري وانتخب بديلاً عنه فردريك ويليام دي كليرك رئيساً جديداً للحزب الوطني الحاكم حيثمثل ذلك انتصاراً كبيراً للتيار الاصطلاحي الجديد الذي ظهر في جنوب أفريقيا وتحدث دي كليرك بعد توليه الرئاسة عن برنامجه من أجل التغيير الذي يخدم مصالح وحقوق جميع سكان جنوب أفريقيا، ويهدف إلي نزع الخوف والشك بينهم عن طريق الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف وأعلن عن دستور جديد يعطي الفرصة لمشاركة الجميع دون سيطرة مجموعة على أخري كما اتخذ بعض الإجراءات الهامة لدعم الثقة بين الطرفين حيث أفرج في 10 أكتوبر 1989م على العديد من أبرز المعتقلين السياسيين في السجون والسماح بالاحتجاجات والمظاهرات العامة وأعلن عن عزمه اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات لإجراء المفاوضات الدستورية في البلاد ثم قام دي كليرك مع بعض وزرائه قبيل نهاية

العام 1989م بزيارة نلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي وبعض رفاقه في السجون ومناقشتهم حول المستقبل السياسي لجنوب أفريقيا في ظل التطورات الجديدة[35].

وفي 13 ديسمبر 1989م اجتمع دي كليرك مع نلسون مانديلا في مكتب رئاسة الجمهورية في كيب تاون حيث وافق دي كليرك على مطالب المؤتمر الوطني الأفريقي المتمثلة في الآتي:

1- رفع الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وجميع المنظمات السياسية الأخرى.

2- الإفراج عن السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين.

3- رفع حالة الطوارئ في البلاد.

وقد استجاب دي كليرك لهذه المطالب وأعلن بوضوح في جلسة افتتاح البرلمان في 2 فبراير 1990م عن اتخاذه الخطوات والإجراءات الكفيلة لتفكيك نظام الفصل العنصري؛ تمهيداً لإقامة دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا ترعى مصالح جميع المواطنين دون تفريق بسبب اللون أو الجنس وفق الإجراءات التالية:

1- رفع الحظر عن جزب المؤتمر الوطني الأفريقي (A.N.C) وحزب مؤتمر الوحدة الأفريقية (P.A.C) والحزب الشيوعي (S.A.C.P) وإحدى وثلاثين منظمة سياسية أخرى كانت محظورة في السابق.

2- الافراج عن السجناء السياسيين.

3- إلغاء عقوبة الإعدام.

4 - إلغاء حالة الطوارئ والإجراءات المتعلقة بها.

وأكد في ختام خطابه تمسكه ببرنامجه السياسي وقال "لقد حان وقت المفاوضات"

وقد أحدث خطاب دي كليرك تطوراً مثيراً وإيجابياً في جنوب أفريقيا وترحيباً كبيراً من المجتمع الدولي على هذه الإجراءات المتبادلة بين الطرفين، وأثنى الجميع على شجاعته وجرأته، وفي 9 فبراير 1990م التقى دي كليرك مرة أخرى مع نلسون مانديلا في مكتبه وتصافحا بحرارة وأخبره بأنه سيتم الإفراج عنه ويغادر السجن[36] .

وفي 11 فبراير 1990م وعند حوالي الساعة الرابعة عصراً تم الأفراج عن نلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي وآخر السجناء السياسيين بعد سجنه لمدة 27 عاماً وسط استقبال شعبي كبير أمام السجن حضره عشرات الآلاف من أنصاره واعداد كبيرة من رجال الصحافة المحلية والعالمية لتغطية هذا الحدث الكبير، وقد أكدت حشود المستقبلين على انتصار الحركة الوطنية بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي (A.N.C) وهزيمة النظام العنصري في جنوب أفريقيا وعدم التنازل عن مبادئ المؤتمر الوطني الأفريقي في إقامة دولة جنوب أفريقيا الديمقراطية التي أيدتها منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع هراري الذي عقد في أغسطس 1989 [37] .

ورغم الجهود المتواصلة بين الطرفين والدعم الإقليمي والدولي للمفاوضات بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة الأقلية البيضاء إلا أنه ظهرت العديد من العقبات والمشاكل في طريقها حيث استخدم العنف والقتل والخطف من طرف أجهزة الدولة الأمنية والمنظمات المسلحة المتعاونة معها من البيض والسود على حد سواء ضد المواطنين الأفارقة ورجال الحركة الوطنية بصفة خاصة، أدى إلي تذمر وقلق شديد لدى مانديلا ورفاقه المناضلين تسبب في عرقلة العمل السياسي واستمرار المفاوضات بين الطرفين واعترف دي كليرك رئيس حكومة جنوب أفريقيا بأن هناك أيدٍ خفية تعمل على إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وفشل المفاوضات السلمية، مما جعل المنظمات الإقليمية الدولية وفي مقدمتها منظمة الوحدة الأفريقية تعرب عن قلقها وأسفها الشديد من تصاعد العنف ودعت حكومة جنوب أفريقيا إلي اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لتفكيك هياكل نظام الفصل العنصري وقيام سلطات الأمن بواجباتها دون تحيز لأحد الأطراف دون الآخر[38].

وبعد أن توقفت المحادثات لعدة أشهر نتيجة تجدد أعمال العنف استؤنفت من جديد واتفقت الأحزاب السياسية في جنوب أفريقيا في 2 يوليو 1993م على مجموعة من المبادئ الدستورية الملزمة تضمنت قيام حكومة وحدة وطنية ديمقراطية وقوية تحترم حقوق الإنسان وعلى استقلالية القضاء وإجراء انتخابات ديمقراطية غير عنصرية لجمعية تأسيسية(البرلمان) في 27 أبريل 1994م [40].

ورغم أستمرار أعمال العنف والقتل والخطف في البلاد التي مارستها المنظمات المسلحة اليمينية سواء من البيض أو السود ضد المواطنين الأفارقة وخاصة قادة الحركة الوطنية وتعدد المحاولات لإفشال وعرقلة قيام الانتخابات إلا أن الوساطات الإقليمية من دول الجوار ومنظمة الوحدة الأفريقية والجهود الدولية نجحت في تذليل هذه العقبات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة فأجريت الانتخابات في موعدها المحدد في 27 أبريل 1994م في جميع انحاء البلاد شارك فيها ولأول مرة في تاريخ جنوب أفريقيا جميع أبناء جنوب أفريقيا من السود والبيض والملونين

فـي انتخابـات حـرة نزيهـة وديمقراطيـة بوجـود مـراقبين دوليـين تحـت اشـراف المبعـوث الخـاص للأمم المتحدة الدبلوماسي الجزائري السيد الأخضر الإبراهيمي [41].

وقد انتهت الانتخابات بفوز الحزب الوطني الأفريقي (A.N.C) بزعامة نلسون مانديلا بالأغلبيـة حيـث تحصّـل علـى 252 مقعـداً مـن مجمـوع مقاعـد البرلمـان البالغـة (400) مقعد وبنسبة 62.65% من مجموع الأصوات وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب الأخرى من البيض والسود على السواء، وبذلك انتصرت الديمقراطية وتم القضاء وبصورة نهائية على آخر معاقل التفرقة العنصرية في أفريقيا، واستكملت القارة الأفريقية حريتها واستقلالها وفي 10 مايو 1994م وفي حفل كبير حضره العديد من قادة وزعماء العالم والشخصيات الدولية أقيم وفي مبنى الاتحاد مقر حكومة الأقلية البيضاء السابق حفل تنصيب نلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي كأول رئيس أفريقي منتخب لدولة جنوب أفريقيا وبعد زهاء ثلاثة قرون من العبودية وحكم الأقلية البيضاء العنصري وألقى مانديلا وفي حضور شخصيات بارزة من مختلف أنحاء العالم كلمة في حفل التنصيب قال فيها "إننا جميعاً بوجودنا هنا نضفي المجد والأمل على حرية تولد من جديد فمن رحم تلك المأساة الإنسانية الهائلة التي دامت طويلاً يولد مجتمع تفتخر به الإنسانية قاطبة، كنا قبل سنوات مطاردين من قبل القانون، وها نحن اليوم نتشرف باستضافة ممثلي أمم العالم فوق أرضنا، إننا نتوجه بالشكر والامتنان إلي جميع ضيوفنا المحترمين على حضورهم ليشهدوا عودة بلادنا إلينا في مناسبة هي نصر للعدالة والسلام والكرامة الإنسانية في كل مكان، لقد حققنا أخيراً تحررنا السياسي وها نحن نتعهد بتحرير جميع أبناء شعبنا من قيود الفقر والحرمان والشقاء ومن كل أنواع العنصرية والتعصب ..... فلتعش الحرية، اللهم أحفظ أفريقيا."[42]

وبهذه الكلمات المعبّرة لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا المنتخب نلسون مانديلا انتهت حقبة حكم الأقلية البيضاء التي استمرت زهاء ثلاثة قرون من الممارسات العنصرية البشعة المخالفة للأعراف والقوانين الدولية وبدأت مرحلة جديدة يسود فيها الأمن والسلام وتنتصر فيها الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بفضل إصرار وكفاح شعب جنوب أفريقيا الذي لم يتوقف والدعم المتواصل الذي قدمته المنظمات الدولية والشعوب الصديقة وفي مقدمتها منظمة الوحدة الأفريقية التي اتخذت زمام المبادرة وتحملت مسؤولياتها كاملة لتصفية الاستعمار والقضاء على أنظمة الفصل العنصري في أفريقيا.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة برزت عدة نتائج هامة منها:

1ـ أكد رؤساء وقادة الدول الأفريقية المستقلة على مدى وعيهم وإدراكهم لحجم المخاطر والاطماع التي تتعرض لها القارة الأفريقية فبالرغم من خلافاتهم العقائدية المتعددة إلا أنهم اتفقوا على ضرورة وأهمية تأسيس هياكل فاعلة لمنظمة أفريقية تعمل على تحرير شعوب القارة الأفريقية من الاستعمار وتسعى إلي القضاء بصورة كاملة على حكومات الأقليات البيضاء العنصرية في جنوب القارة.

2ـ تمكنت الدولة الأفريقية المستقلة رغم المصاعب التي واجهتها من تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية 1963م بتوافق ودعم جميع القادة الأفارقة للدفاع عن مصالح وحقوق الشعوب الأفريقية في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير.

3ـ اتخذت دول منظمة الوحدة الأفريقية زمام المبادرة بقوة وآلت على نفسها رغم ظروفها السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها على استكمال تحرير الشعوب الأفريقية والقضاء على أنظمة الفصل العنصري في أفريقيا.

4 ـ اتخذ قادة ورؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية القرارات الحاسمة والقوية والإجراءات الفعالة من أجل تسريع تحرير الشعوب الأفريقية والقضاء على حكومات الفصل العنصري.

5ـ انبثقت لجنة تنسيق تحرير أفريقيا التي مثلت الجناح العسكري لمنظمة الوحدة الأفريقية واتخذت القرارات والإجراءات الفاعلة وتحملت مسئولياتها كاملة من أجل تصفية الاستعمار والقضاء على حكومات الأقلية البيضاء في أفريقيا.

6ـ قامت منظمة الوحدة الأفريقية بالتعريف بمأساة الشعوب الأفريقية التي تعاني من سياسة الفصل العنصري لدى حكومات والشعوب الصديقة والمنظمات الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة وطلبت منها اتخاذ كافة الإجراءات والأساليب التي ترمي إلي استقلال وحرية الشعوب الأفريقية والقضاء على سياسة الفصل العنصري.

7ـ نجحت منظمة الوحدة الأفريقية في كسب تأييد ومساندة المنظمات الدولية والدول الصديقة لحركات التحرر الوطني في جنوب القارة سياسياً وعسكرياً لمواجهة أنظمة الفصل العنصري.

8ــ تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية من فرض الحصار على حكومات الأقليات البيضاء وتضيق الخناق عليها وعزلها دولياً بفعل العقوبات الدولية الاقتصادية والسياسية.

9ـ نجحت حركات التحرر الوطني في زيمبابوي، ناميبيا، جنوب أفريقيا وبفضل الدعم المتواصل من منظمة الوحدة الأفريقية الذي أستمر زهاء ثلاثة عقود من مواجهة أنظمة الفصل العنصري وهزيمتها بصورة نهائية والقضاء عليها بصورة نهائية، وإقامة دول ديمقراطية منتخبة وفق صناديق الاقتراع تمكنت فيها الشعوب الأفريقية من نيل حريتها واستقلالها وحق تقرير مصيرها.

وبما حقق تصفية الاستعمار والقضاء نهائياً على حكومات الفصل العنصري في أفريقيا.

الهوامش

1- أحمد سويلم العمري: الأفريقيون والعرب ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1967، ص ص 147 – 152.

2- مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية ، ط3 ، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1976م، ص 466.

3- آدم كودجو، ديفيد تشانايوا:" حركة التجمع الأفريقي والتحرر" ، تاريخ أفريقيا العام، المجلد (8) منظمة اليونسكو، 1998م، ص812.

4- المرجع السابق ، ص813.

5- كولين ليجوم: الجامعة الأفريقية، ت أحمد محمد سليمان، ط2 ، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م، ص ص 416 -417.

6- كودجو ، تشانايوا: المرجع السابق ، ص 813.

7- ليجوم: المرجع السابق، ص ص 437 – 440.

8- بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م، ص ص531-535.

9- سلوى، محمد لبيب، ديبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية ، القاهرة: دار المعارف ، 1980م، ص ص 103-113.

10- المرجع السابق ، ص ص 114 -115.

11- غالي: المرجع السابق ، ص536.

12- محمود حسن فرغل: منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير، مجلة السياسة الدولية، العدد (18) ، 1969م ، ص ص 110 – 117.

13- كودجو، تشانايوا: المرجع السابق ، ص816.

14- محمد الحسين مصيلحي: منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (دراسة مقارنة)، القاهرة: دار النهضة العربية 1976م، ص ص 433 -438 .

15- من قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، فبراير 1968م، مجلة السياسة الدولية ، العدد (12)، 1968م، ص237.

16- مصيلحي : المرجع السابق، ص ص 453 -454.

17- كودجو، تشانايوا: المرجع السابق، ص ص816-819.

18- مصيلحي: المرجع السابق ، ص ص 458 -459.

19- إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الوطني لجنوب أفريقيا، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1989م، ص152.

20- ديفيد تشانايوا:"أفريقيا الجنوبية منذ عام 1945م" ، تاريخ أفريقيا العام، المجلد (8) منظمة اليونسكو، 1998م، ص ص 300 – 301.

21- شوقي عطا الله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977م، ص ص300-311.

22- تشانايوا: المرجع السابق ، ص ص301 -302.

23- منظمة الوحدة الأفريقية: لجنة العشرة المعنية بمساعدة ودعم دول المواجهة، الدورة الثانية ،طرابلس، 1978م

24- شريط وثائقي بعنوان " الثورة الكوبية " www.Alarabya.net

25- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: أفريقيا منذ عام 1800م، ت فريد جورج بوري ، مراجعة عبدالله عبدالرازق ، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2005م، ص 326.

26- تشانايوا: المرجع السابق ، ص 305.

27- منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير لجنة تنسيق تحرير أفريقيا، الدورة (31) دار السلام 19- 23 يونيو 1978م. -

28- منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير لجنة تنسيق تحريرأفريقيا، الدورة (34) أديس أبابا 6- 15 فبراير 1980م.

29- منظمة الوحدة الأفريقية: أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، 1986م.

30- منظمة الوحدة الأفريقية:السكرتارية، وثيقة رقم(87، 99) PL/SA/32(V) أديس أبابا 14 أكتوبر 1987.

31- منظمة الوحدة الأفريقية: الدورة (48) لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو 1988م.

32- ـ منظمة الوحدة الأفريقية: الدورة (48) لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو 1988م.

33- ـ منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير الدورة (50) للجنة تنسيق تحرير أفريقيا، أديس أبابا 19- 28 مايو 1988م.

34- الجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثائق الرسمية، الدورة (45) الملحق (22) (22/ 45/ A) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، 1991م.

35- الجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثائق الرسمية، الدورة (45) الملحق (22) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، 1991م.

36- نلسون مانديلا: رحلتي الطويلة من أجل الحرية. السيرة الذاتية لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ت عاشور الشامس مارسبرج Marasburg جنوب أفريقيا، منشورات جمعية اللغة العربية، الطبعة العربية 1998م ص ص 514 – 521.

37- المرجع السابق: ص ص 527- 530.

38- الجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثائق الرسمية، الدورة (45) الملحق (22) (22/ 45/A) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري 1991م.

39- مانديلا: المرجع السابق، ص ص 566- 568.

40- ــ الجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثائق الرسمية، الدورة (48) الملحق (22) (22/ 48/ A) 1994م.

41- أنتوني سامبسون: مانديلا، السيرة الموثقة، ت هالة النابلسي، غادة الشهابي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص ص 693- 699.

42- ـ مانديلا: المرجع السابق، ص ص 580- 582.